**أولا : مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد**

**1 – مفهوم علم الاقتصاد :**

سنقدم مختصر لأهم التعاريف:

- عرفه آدم سميث على انه العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الدول و المجتمعات من الحصول على الثروة و وسائل تنميتها

- عرفه ميلتون فريدمان على أنه ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمعات من حل مشكلات الحاجة و الندرة و المشكلات الاقتصادية

- عرفه سام ويلسون بأنه العلم الذي يهتم بدراسة الكيفية التي يختار بها الافراد و المجتمع الطريقة التي يستخدمون بها السلع لغرض الاستهلاك في الحاضر و المستقبل

- عرفه بيجو في كتابه اقتصاديات الرفاهية بأنه العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية

مما سبق يمكن القول أن علم الاقتصاد هو مجموعة من النظريات والنماذج الفكريّة التي تسعى إلى شرح كيفيّة بناء ثروة، وتوزيعها ضمن المجتمعات، وفهم طريقة تعامل الأفراد مع الموارد وخصوصاً مع نُدرة وجودها، ويُعرَّف علم الاقتصاد بأنّه الأسلوب المستخدم لتنظيم مجموعة من القطاعات، مثل القطاع الماليّ، والصناعيّ، والتجاريّ، كما يسعى إلى دراسة الأفكار الاقتصاديّة المرتبطة بمجموعة من السياسات. من التعريفات الأخرى لعلم الاقتصاد هو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى مجموعة من الدراسات الإنسانيّة، والمتعلقة بطبيعة الاختيارات البشريّة المعتمدة على الاستفادة من الموارد المحدودة، ويتمُّ تقديم التحليل الاقتصاديّ؛ من خلال تنفيذ عمليات استنتاجيّة، مثل الاعتماد على المنطق في الرياضيات.

## 2 - أهمية علم الاقتصاد:

يركّز علم الاقتصاد على كيفية التوزيع المناسب للموارد في المجتمع، وهو يعتمد على عدَة ركائز منها: فهم ما يحدث في الأسواق والاقتصاد الكلي، ودراسة الإحصائيات عن حالة الاقتصاد والشرح عن أهميتها، وفهم خيارات السياسة المختلفة وتقييم نتائجها المحتملة، ومن الأمثلة على أهمية علم الاقتصاد ما يلي:

* **التعامل مع نقص المواد الخام**: يزوَد علم [الاقتصاد](https://mawdoo3.com/%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%B9%D9%86_%D8%B9%D9%84%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF) بآلية للنظر في التبعات المحتملة لحالة التناقص في المواد الخام مثل: الغاز والنفط.
* **كيفية توزيع المصادر في المجتمع**: يتم النظر إلى كيفية توزيع الدخل في المجتمع، والتساؤل عمّا إذا كان عدم المساواة يؤدّي إلى خلق مشاكل اقتصادية أو يؤدي الى خلق حوافز اقتصادية.
* **تدخّل الحكومة في الاقتصاد**: مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد يعتمد على الفجوة الحاسمة في الاقتصاد، حيث يتجادل اقتصاديو الأسواق الحرّة مثل: حايك، وفرديمان حول محدودية تدخل الحكومة والأسواق الحرة، بينما يتجادل الاقتصاديون الآخرون مثل: كروغمان، وستيجليز حول إذا كان التدخل الحكوميّ يتغلّب على عدم المساواة، أو نقص الخدمات العامة؛ فعلى سبيل المثال: هل توفير الرعاية الصحية المجانية من قبل الحكومة يعتبر أكثر فعالية أم تشجيع الرعاية الصحية الخاصة.
* **مبدأ تكلفة الفرصة**: يمتلك كل شيء تكلفة الفرصة حسب المفهوم الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال: الإنفاق على دعم التعليم الجامعي المجاني يعني زيادة الضرائب من ناحية أُخرى، لكن التساؤلات التي قد تُطرح هي هل استخدام المال العام في هذه الحالات أمر مُجدٍ، أم هل هناك استخدامات أفضل للأموال.
* **الكفاءة الاجتماعية**: من أفضل استخدامات الاقتصاد هو إيجاد حلول لفشل [السوق](https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82)؛ فيمكن أن تؤدي القيادة إلى وسط المدينة على سبيل المثال إلى خلق عوامل خارجيّة سلبية مثل: التلوث والازدحام، وهنا يمكن أن يأتي دور الخبراء الاقتصاديين بفرض الضرائب على القيادة إلى المدن؛ لاستيعاب العوامل الخارجية.
* **المعرفة والفهم**: من أهم الوظائف الرئيسية للاقتصاديين فهم ما يحدث في الاقتصاد، والتحقيق في أسباب الفقر، والبطالة، وانخفاض النمو الاقتصادي.
* **التوقّعات**: تعد التوقّعات الاقتصاديّة أكثر صعوبة من فهم الوضع الحالي، وعلى الرغم من أنَ التوقعات ليست موثوقة دائماً، إلا أنّها يمكن أن تساعد في منح صناع القرار فكرة عن النّتائج المحتملة.
* **التقييم**: بسبب العديد من المتغيرات الغير معروفة يعتبر الاقتصاد علماً يختلف كلياً عن الرياضيات، ومن المستحيل أن تكون النتائج فيه نهائية، لكن الاقتصاديّ الجيد يكون على دراية بأنَ النتائج المحتملة تعتمد على متغيرات مختلفة، لذا يعد من الأفضل تجنّب اتباع منهج أيديولوجي مفرط، وعلى سبيل المثال: قد تمتلك [الحكومة](https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9) فلسفة "الأسواق الحرة هي الأفضل دائمًا"، لكنّ الاقتصاديّ سيكون مدركاً بنظرة أكثر وضوحًا في بعض الأسواق، مثل: الرعاية الصحية، والنقل، ويمكن أن يتغلب التدخل الحكومي على فشل السوق ويحسّن الرفاهية، وفي نفس الوقت لا يعني ذلك أنّ تدخّل الدّولة هو الأفضل دائماً.
* **الاقتصاد السلوكي**: وهو الذي ينظر إلى أسباب أفعال الناس، وإمكانية الحكومة على تعديل سلوكيات الناس إلى نحو أفضل.
* **تطبيق الاقتصاد في الحياة اليومية**: لقد درس الاقتصاديون الحديثون القوى الاقتصادية الكامنة وراء القضايا الاجتماعية اليومية.

**3 – نشأة و تطور علم الاقتصاد:**

إنّ نشأة وأصول علم الاقتصاد تعود إلى الحضارة اليونانيّة؛ إذ إنّ كلمة اقتصاد اشتُقّت من اللغة اليونانيّة القديمة، وأدّت التطورات الحضاريّة إلى انتشار مفهوم الاقتصاد بين الناس؛ حتى أصبح في الوقت الحاضر من المعايير الرئيسيّة التي تُستخدم لتحديد فشل أو نجاح المُنشآت والدول في إدارة أحوالها الاقتصاديّة، كما استُخدِمَت كلمة اقتصاد للإشارة إلى طبيعة النظام الاقتصاديّ المُطبّق في مجتمعٍ ما. لم يتفق الكثير من المُفكّرين والعلماء على تحديد الزمن الذي ظهر فيه علم الاقتصاد بمفهومه المعروف علميّاً وأكاديميّاً، ولكن تُشير أغلب الآراء إلى أنّ الفضل في تأسيس القواعد الأولى لهذا العلم يعود للعالم آدم سميث؛ بسبب اهتمامه بدراسة الأُسس الاقتصاديّة ومُعالجة كافة الظواهر الناتجة عنها، وتحديداً خلال الفترة الزمنيّة التي سبقت ظهور الثورة الصناعيّة، وما نتج عنها من تغيرات في مبنى علم الاقتصاد بشكلٍ عام

كما يعدُّ علم الاقتصاد من أهم العلوم التاريخيّة، وارتبط وجوده مع مجموعة من المفكرين والعلماء الاقتصاديّين، مثل آدم سميث، وكارل ماركس، وتوماس مالتوس، وحرصوا جميعاً على استخدام بيانات تاريخيّة ضمن تحليلاتهم الاقتصاديّة، وفي أواخر القرن التاسع عشر للميلاد ظهرت المدرسة الاقتصاديّة في ألمانيا، وجاءت رداً على مذهب التجارة الحُرّة التابعة لمفكّري الاقتصاد في بريطانيا، وقد ظهر جدلٌّ بين علماء الاقتصاد حول عدم وجود قوانين اقتصاديّة من الممكن تطبيقها عالميّاً؛ ممّا أدى إلى ظهور رأي ينادي بضرورة تطبيق كلّ دولة لمسارها الاقتصاديّ بمفردها. أدت الثورة الصناعيّة في الفترة الزمنيّة بين عامي 1760م - 1850م، إلى ظهور عهد جديد من نمو القطاع الاقتصاديّ؛ لأنّها جاءت نتيجة للتطوّرات التكنولوجيّة الرائدة في أوروبا، فظهرت العديد من الابتكارات كالمحرك البخاريّ، وأيضاً رافقتها مجموعة من التطورات في قطاع الصناعة، مثل ظهور تقنيات صهر الحديد والمواد الصلبة بالاعتماد على الفحم بدلاً من الخشب، كما انتشرت العديد من الاختراعات الميكانيكيّة، مثل السفن البخاريّة والسكك الحديديّة، في القرن التاسع عشر للميلاد نجح علم الاقتصاد نجاحاً باهراً مقارنةً مع غيره من العلوم الاجتماعيّة؛ ممّا أدى إلى ظهور نظريّة اقتصاديّة مترابطة المكوّنات، وعُرِفت باسم النظرية الكلاسيكيّة التي اهتمت بطبيعة النشاط الاقتصاديّ عند الأفراد، وأشارت إلى إمكانية التنبؤ بالنشاط الاقتصاديّ الإنسانيّ بسهولة، مقارنةً مع كافة المظاهر السلوكيّة الأخرى عند الأفراد.
**4 – مناهج علم الاقتصاد:**

يعتمد علم الاقتصاد على تطبيق مجموعة من المناهج الفكريّة والعلميّة، ومن أهمها:

 **المنهج الاستنباطيّ**: هو من أقدم مناهج المعرفة؛ إذ يرجع إلى عهد أرسطو. والاستنباط عملية عقليّة يخلص بها من قضية تُعدّ مقدمة مسلماً بصحتها إلى قضية تعدّ نتيجةً لازمة لها)؛ عن طريق الاستعانة بمجموعة من القواعد الذهنيّة، ووفقاً لهذا المنهج يجب على المُفكر أو المُحلل الاقتصاديّ صياغة مجموعة من المقدمات الصحيحة وفقاً للافتراض الخاص به، ومن ثمّ يعتمد على استخدام التفكير العقليّ لاستخلاص كافة التعميمات المؤديّة إليها، ويساهم ذلك في تأليف النظريات الاقتصاديّة، وتعتمد صحة هذه النظريات على مدى سلامة التفكير المنطقيّ، والمقدمات المستخدمة في صياغتها.

 **المنهج الاستقرائيّ**: هو العملية المنطقيّة التي يخلص بوساطتها من الوقائع الفعليّة إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة. ويرتبط دور هذا المنهج في الاقتصاد بنشاط المُفكر أو المُحلل الاقتصاديّ؛ من خلال توصّله إلى العديد من النظريّات الاقتصاديّة المعتمدة على التحليل الواعي، والمنتظم لكافة الوقائع والمشاهدات المرتبطة بالحياة العمليّة، ويدلُّ ذلك على أنّ المنهج الاستقرائيّ معاكس تماماً للمنهج الاستنباطيّ، ممّا يؤدي إلى وصف المنهج الاستقرائيّ بأنّه الاستدلال الصاعد، بينما يوصف المنهج الاستنباطيّ بأنّه الاستدلال النازل.

**5 – فروع علم الاقتصاد :**

يتم عادة تقسيم التحليل الاقتصادي إلى قسمين أساسيين : التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي . ويركز التحليل الاقتصادي الجزئي على وحدات القرار الاقتصادي كالمنتج أو المستهلك , أما التحليل الاقتصادي الكلي فهو يعنى بالكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الوطني بمجموعه لأنه يهتم بدراسة مستوى الإنتاج والدخل على مستوى الدولة ويبحث في أسباب التقلبات الاقتصادية وعوامل النمو والانكماش الاقتصادي و غير ذلك .

**6 – علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى:**

علم الاقتصاد هو أحد فروع العلوم الاجتماعية كما تقدم، والعلوم الاجتماعية هي العلوم التي تختص بدراسة الظواهر الاجتماعية التي تتغير من زمان إلى زمان. تتعدد فروع المعرفة التي تختص بدراسة الظواهر الاجتماعية والعلوم الطبيعية وغيرها، ورغم تمايز كل علم في طبيعته واختصاصه عن غيره من العلوم غير أننا لا يمكننا القول باستقلال كل علم استقلالًا تامًا عن غيره من العلوم الأخرى. حيث تترابط تلك العلوم فيما بينها وتتلاقى في نقاط معرفية ما، الأمر الذي يجعلها تتكامل فيما بينها، وعلم الاقتصاد هي إطار سعيه لحل المشكلة الاقتصادية وفهم الظواهر الاقتصادية المرتبطة بها فإنه يستخدم غيره من العلوم الأخرى من أجل فهم وتفسير تلك الظواهر. وفيما يلي نعرض علاقة علم الاقتصاد بغيره من فروع المعرفة الأخرى:

 **علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع** علم الاجتماع هو العلم الذي يختص بدراسة الظواهر الاجتماعية وتفسيرها والتنبؤ بها، لا شك أن إعداد دراسة اقتصادية ما لدراسة مجالات الاقتصاد المختلفة مثل دراسة نمو الدخل أو الناتج القومي أو معدل التضخم وغيرها من الدراسات الاقتصادية يتطلب في حد ذاته دراسة بعض الظواهر الاجتماعية المرتبطة بمجال الدراسة مثل دراسة النمو السكاني، التركيبة السكانية، معدل البطالة، درجة الفقر في المجتمع. وهو شكل من أشكال التقاء العلوم حيث يتقاطع علم الاقتصاد مع علم الاجتماع في هذا المجال لتنتج دراسة اقتصادية معبرة عن المجتمع الذي يدرسه في زمن ما.

 **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس** يقوم علم النفس على دراسة سلوك الافراد ومحاولة فهم وتفسير دوافعهم للقيام بسلوك معين، وبالتالي عند القيام بدراسة اقتصادية ما لفهم السلوك الاستهلاكي للفرد مثلًا، فإنه من الضرورة بمكان أن يستعين الباحث الاقتصادي بعلم النفس لفهم وتفسير هذا السلوك. في العام 1929 حدث انخفاض في بورصة نيويورك مما أدى لتخوف الناس على أموالهم، وانتشرت الشائعات عن الأثر السلبي لذلك على ودائعهم، مما أدى لاتجاه الناس لسحب ودائعهم من البنوك واستبدالها بشراء الذهب، ادى ذلك لانخفاض سعر الدولار وبالتالي أثر سلبًا على الوضع الاقتصادي الأمريكي.
ولا شك أن دراسة هذه الحالة اقتصاديًا تتطلب استخدام أدوات علم النفس لفهم وتفسير ذلك السلوك الجمعي للمودعين، وهكذا تظهر العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس.

 **علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ** لا شك أن أي دراسة اقتصادية فعالة تحتاج لاستخدام الأدوات المعرفية المختلفة ومنها دراسة المنهج التاريخي والرجوع الظواهر التاريخية وتتبعها في الماضي. فلا شك أن دراسة الظواهر التاريخية الظاهر اقتصادية ما قد يساعد كثيرًا على فهم طبيعة تلك الظاهرة في الوقت الحالي، بل والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة في المستقبل، فالباحث في علم الاقتصاد يحتاج لدراسة تاريخ الاقتصاد وتطور الأمم في المجالات الاقتصادية، وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في تلك الحقب التاريخية الماضية والاستفادة منها في فتح مجالات جديدة. فعلى سبيل المثال لن نفهم أسباب نمو التجارة في القرن السادس عشر سوى بدراسة الثورة الصناعية التي حدثت في أوربا آنذاك، بل ولن نتفهم نمو الاتجاه الاستعماري للدول الأوربية تجاه العالم سوى بالبحث تاريخياً في أسبابه مثل الحاجة لفتح أسواق جديدة لكي تستوعب ذلك النمو في الإنتاج، وكذا للبحث عن موارد جديدة، وبذلك يتلاقى علم الاقتصاد بالدراسات التاريخية.

**علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة** دراسة علم الاقتصاد بعلم السياسية هي علاقة وثيقة الصلة، حيث يؤثر كل منهما في الآخر، فالاقتصاد كثير ما يؤثر في عملية اتخاذ القرار السياسي، وكثير ما تكون للقرارات السياسية أثرها على الوضع الاقتصادي. مثال ذلك: تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد يؤدي لمشكلات سياسية بالدولة قد ينتهي باشتعال الثورات، من ناحية أخرى قد يؤدي التغير في عالم السياسية بالتأثير على الأحوال الاقتصادية المحلية أو العالمية. مثال ذلك: تغير أسعار النفط نتيجة حرب الخليج. تجدر الإشارة أنه ونظرًا للعلاقة التداخلية بين علم الاقتصاد وعلم السياسة والترابط الشديد بينهم فقد ظهر ما يعرف ب “الاقتصاد السياسي ” وهو المصطلح الذي ظل لصيقاً بعلم الاقتصاد لفترة طويلة.

 **علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات** يستخدم علم الاقتصاد الاساليب الرياضية لقياس معدل النمو، أو تتبع نمو الدخل وغير ذلك من الظواهر الاقتصادية ليتمكن من تفسيرها وعرضها بصورة رقمية توضح درجتها بشكل مفهوم. **علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء** يقدم علم الاقتصاد إحصائيات وبيانات إحصائية تفيد علم الاقتصاد في سبيل سعيه لتقديم دراسة اقتصادية وافية عن ظاهرة اقتصادية ما. فلا سبيل لدراسة اقتصادية ناجحة سوى باستخدام الأساليب والادوات الإحصائية من قياس وتحليل وبيانات رقمية، من هنا ظهر فرع متخصص من فروع الاقتصاد يسمى بالاقتصاد القياسي. وهو أحد أشكال المعرفة الاقتصادية التي تُعني بالدراسات الإحصائية وتعمل على توظيفها توظيفاً اقتصادياً لتفسير الظاهرة الاقتصادية، من هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين علم الاقتصاد والاحصاء. **علاقة علم الاقتصاد بالمنطق** يستفيد علم الاقتصاد بما يقدمه المنطق من مناهج بحث مختلفة لتفسير الظواهر الاقتصادية، فيستفيد الاقتصاد بما يقدمه له المنطق من ادوات استنباط واستقراء لفهم وتفسير الظاهرة والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه ظاهرة اقتصادية ما.

 **علاقة علم الاقتصاد بالقانون** للاقتصاد علاقة وثيقة بالقانون، فأي نشاط اقتصادي يحتاج إنشائه ونجاحه إلى فهم الإطار القانوني والقواعد القانونية المنظمة للأنشطة الاقتصادية له، وبالتالي فأي محاولة للقيام بدراسة اقتصادية لفهم ودراسة تلك الأنشطة الاقتصادية، تتطلب الإلمام بالقانون المنظم لها.

 **علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا** يبحث علم الجغرافيا في دراسة الموارد الاقتصادية والموقع الجغرافي والمواقع التجارية وبالتالي يستفيد علم الاقتصاد من تلك الدراسات في أبحاثه. فدراسة مشروع اقتصادي ما يحتاج بلا شك لمعرفة الطبيعة الجغرافية

**7 – خصائص و أهداف علم الاقتصاد:**

**خصائص علم الاقتصاد:**

 - اختصاصه بمصطلحات اقتصاديّة تميّزه عن غيره من أنواع العلوم، وخاصّة مصطلحات العرض والطّلب فإنّها تقترن فقط بالاقتصاد.

- انتهاج أساليب علميّة بحتة في وضع النظريّات التي تفسّر كافة الممارسات والتّعاملات فيه.

- وضع النّظريات بالاعتماد على تجريد الواقع أوّلاً؛ حيث يُؤخذ بعين الاعتبار ثبات بيئة العوامل المؤثرة ومدى تأثيرها على عوامل معيّنة.

- هو أحد فروع العلوم الاجتماعيّة، التي تهتمّ بأحوال الأفراد والمجتمعات من الناحية الاقتصاديّة.

- التّميّز بقدرته على استنباط القوانين الاقتصاديّة الخاصّة بالاعتماد على نظريّاته؛ سواءً كانت تجريديةً أو نظريّة أو تجريبيّة أو واقعيّة.

- الاهتمام بالعمليّة الإنتاجيّة؛ لضمان توفير الخدمات والسلع واستهلاكها في الحاضر والمستقبل.

- تركيز الضّوء على ماهيّة السلع والخدمات المُنتجة في مجتمع ما، وكيفية إنتاجها وتوزيعها بين فئات المجتمع وشَرائحه.

 **8 - أهداف علم الاقتصاد :**

**-** تحقيق النموّ الاقتصاديّ وتطورّه على الصعيدين المَحليّ والعالميّ.

- تثبيت مستويات الأسعار عند حدٍّ مُعيّن.

 - تحقيق الكفاءة الاقتصاديّة.

- التوظيف الكامل للأيدي العاملة في مجتمع ما، وجعلها مُنتجة.

- الأخذ بيد التجارة نحو التّوازن.

- توفير كلٍّ من: الحرية، والأمن الاقتصاديّ في المجتمعات.

- التوزيع العادل للدّخل

## 9 – مجالات اهتمام علم الاقتصاد:

يعتمد علم الاقتصاد على مجموعة من المجالات التي يهتم بدراستها، أهمها

* **المال :** وهو أحد المجالات الرئيسية والفرعية للاقتصاد، إذ تُعدّ السيطرة الحكومية على المال، من أقدم وظائف الحُكومات، وأكثرها انتشاراً على نطاق واسع، وفي القرن الثامن عشر للميلاد، تمّ الاهتمام بتأثيرات حجم المال على مُستويات الأسعار، وحجم النشاطات الاقتصادية بشكل كبير، أمّا في القرن التاسع عشر للميلاد عُرِفت نظرية كمية المال، التي تُشير إلى أنّ أيّ تغيرات في كمية المال المعروضة لا يُمكن استيعابها إلّا بعد معرفة الاختلافات الخاصَّة بمستوى السِّعر العام، أي القوة الشرائية للمال، وينتُج عن ذلك تغيُّر في الأسعار، يتناسب مع كمية المال المُتداول.
* **النمو والتنمية:** وهُما مجالان مُختلفان من مجالات الدراسات الاقتصادية، إذ لا تُشكّل دراسة النمو في الاقتصاد، والتنمية الاقتصادية فرعاً واحداً من فروع علم الاقتصاد، بل يستخدم كُلٌّ منهما أساليباً مُتنوعة في التحليل الاقتصادي، إذ من المُمكن تصنيف التنمية الاقتصادية بأنّها واحدة من الحقول الرئيسية للاقتصاد مع الاقتصاد الكُليّ والاقتصاد الجُزئي، أمّا النمو الاقتصادي فهو المجال الأكثر طلباً من النواحي الفنية، وخُصوصاً في علم الاقتصاد الحديث، ويهتم بدراسة المسارات الخاصّة بالتوازن بدلاً من مُتابعة حالة التوازن الاقتصادي.

 **المالية العامة:** وهي عبارة عن مجال من المجالات الاقتصادية التي ظهرت أهمية دراستها في القرن التاسع عشر للميلاد، أثناء الاهتمام بدراسة المُشكلات المُتعلقة بالضرائب، والمعروفة باسم الوقوع الضريبي، لكنّ الاقتصاد الكنزي حلّ مكان التركيز على المُشكلات الضريبية، مع الاهتمام بتحليل النفقات الحكومية، على مُستويات العمالة والدخل.

* **الاقتصاد الدوليّ:** وهو المجال الاقتصادي الذي اهتمَّ به عُلماء الاقتصاد، مُنذُ القرن التاسع عشر للميلاد، إذ تَمّ طرح النظريات الاقتصادية المُتعلقة بالاقتصاد الدوليّ، وتُقسَّم هذه النظريات إلى قسمين وهُما كما يلي:
* **نظرية تسوية ميزان المدفوعات:** وهي النظرية التي تُقدِّم تحليلاً لعمل سوق صرف العُملات الأجنبية، كما تهتم بمُتابعة التغيرات المُرتبطة بسعر صرف العُملات، والعلاقات بين مُستوى النشاط الاقتصادي، وميزان المدفوعات.
* **نظرية التجارة الدوليّة:** وهي النظرية التي تهتم بحساب الأرباح التي يتم تحقيقها من التجارة، ومن ثُمّ تقديم شرح عن كيفية توزيع هذه الأرباح بين الدول،